سياسة تصنيف التسهيلات الائتمانية
وكيفية احتساب المخصصات اللازمة لها

من أهم الأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك هو منح الائتمان، ولذلك فإن نجاحها في الاحتفاظ بموجودات جيدة يعتمد أساساً على مدى نجاحها في تحجيم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الائتمانية حيث أنه قد ينتج عن عدم سداد أصل المديونية تعرض تلك المؤسسات والجهات المرتبطة بها إلى المخاطر.

وتشمل المخاطر التي تتعرض لها المصارف في مجال منح الائتمان تلك المتعلقة بالمقترض من حيث مقدرته على إدارة أعماله والوفاء بالتزاماته، والمخاطر المتعلقة بالضمانات المقدمة منه من حيث قابليتها للتسييل في آجال مناسبة ومدى تعرض قيمتها السوقية للانخفاض، والمخاطر الخاصة بطبيعة نشاط المقترض وما قد يتعرض له ذلك النشاط من رواج أو كساد، والمخاطر المرتبطة بالمناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العام، بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالتركز سواء بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد شاملاً الأطراف ذي العلاقة المشتركة أو الممنوحة لنشاط إنتاجي أو خدمي، أو تلك الممنوحة لمنطقة جغرافية معينة.

وللحد من آثار هذه المخاطر، تسعى السلطات الإشرافية إلى وضع ضوابط لمنح الائتمان واستخدامه ومتابعته، ومدى تركزه ونوعية الضمانات والمعلومات الواجب توافرها قبل منحه أو تجديده. فالكثير من المصارف لا تتوخى الدقة في تقييم محافظ التسهيلات الائتمانية، ولا تعمل بالتالي على تكوين المخصصات الكافية لمقابلة مخاطر تلك المحافظ، وتقوم في الوقت نفسه بمعالجة الفوائد على بعض الديون غير القابلة للتحصيل كإيرادات. ويساهم ذلك الأمر في تحقيق أرباح يتم توزيعها على المساهمين، في حين أن التقييم السليم لهذه الديون يكشف عن عدم قدرة المدين ليس فقط على سداد هذه الفوائد بل أيضاً على أصل الدين، مما يؤدي إلى تراكم الديون المتعثرة لدى هذه المصارف. وحيث أنه لم يتم تكوين المخصصات الكافية، فإن ذلك يؤدي إلى تفاقم هذه المشكلة وعدم سلامة الوضع المالي لتلك الجهات. ونظراً لصعوبة اتخاذ إجراءات تصحيحية آنية فعالة، فإن من شأن ذلك أن تنعكس أثاره سلباً على وضع الجهاز المصرفي ومن ثم على الوضع الاقتصادي.

ويتضمن تقييم مخاطر الائتمان والتعامل مع تلك المخاطر، تصنيف ومتابعة المستحقات والمتأخرات. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية وضع أسس موحدة لتصنيف الأصول والالتزامات العرضية وتكوين المخصصات اللازمة لمواجهة أي نقص في قيمتها بما يحقق كفاية الأصول لمقابلة الالتزامات على المصرف.

وتتلخص أسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، المباشرة وغير المباشرة وتكوين المخصصات اللازمة، والتي يجب على جميع المصارف اتباعها، بالآتي:

أولاً: يتم تصنيف التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بشكل عام خلال فترات دورية لا تتجاوز ستة أشهر كتسهيلات منتظمة، وأخرى غير منتظمة.

أ. التسهيلات المنتظمة الجيدة:

هي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالثبات في التزام العميل بالشروط المتفق عليها عند منح الائتمان وذلك باستمرار التدفقات النقدية إلى الحساب بشكل يوفر الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات في مواعيد استحقاقها، مع توفر البيانات المالية الدورية والضمانات الكافية لاسترداد الدين.

ب. التسهيلات غير المنتظمة:

يتم تقسيم التسهيلات غير المنتظمة إلى ثلاثة أنواع رئيسية على الأقل يتم تحديدها بناءً على توافر شروط معينة وذلك على النحو التالي:*

1- **دون المستوى:** وهي التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة التي تشير أي من البيانات المتعلقة بها إلى بعض المحاذير التي قد تعرض سدادها للخطر وتدعو إلى الحيطة. ومن ذلك، عدم كفاية التدفقات النقدية لنشاط العميل لسداد التزاماته تجاه المصرف في مواعيد استحقاقها، أو أن يكون هناك خلل في مركزه المالي، الأمر الذي قد يضطر معه المصرف إلى تسييل الضمانات لاستيفاء حقوقه.

2- **مشكوك في تحصيلها:** وهي الأصول والالتزامات العرضية التي تتسم بالسمات السالف إيضاحها بالبند (1) مع كونها ذات درجة أعلى من الخطورة مثال ذلك عدم توفر ضمانات عالية الجودة، أو أن للعميل صافي حقوق ملكية سالب، أو التأخر في دفع الأقساط والفوائد بما يجعل المديونية محل شك، مما يرفع من احتمال الخسارة.

3- **رديئـــة:** وهي التي تتسم بالسمات السالف إيضاحها بالبند (2) بالإضافة إلى أن المنتظر استرداده منها معدوم أو ضئيل القيمة بحيث يصبح من غير المقبول الاعتداد بها كأصول مصرفية حتى ولو كان احتمال تحصيل جزء منها قائم.

---

* بجانب هذه الأنواع الرئيسية، يمكن تقسيم التسهيلات غير المنتظمة إلى بنود أكثر تفصيلاً ويترك للسلطات النقدية تحديد نسب المخصصات إزاء كل بند من هذه البنود.

وهنالك اعتبارات أخرى للتصنيف يمكن الاعتماد عليها مثل تدهور وضع العميل أو صدور حكم ضده أو إفلاسه .....إلخ. وهذه الاعتبارات تتطلب تكوين فريق أو لجنة داخل المصرف تكون مهمتها تصنيف حسابات العملاء حتى وأن لم تتوافر شروط عدم الانتظام كما هو مشار إليه أعلاه.

ثانياً: لقد أصبح من الضروري تحديد مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف للدول في ضوء الزيادة المضطردة في حجم الإقراض الدولي للجهات الحكومية وشبه الحكومية، وذلك نظراً لاختلاف المخاطر المحيطة بها سواءً السياسية أو الاقتصادية أو الجغرافية. وفي هذا الصدد، يتعين وضع إطار عام لاحتساب المخصصات اللازمة والمطلوبة في حالة دولة معينة وذلك عن طريق نظام للاحتساب MATRIX .

ثالثاً: يتم تكوين المخصصات للتسهيلات الممنوحة للعملاء وفقاً للنسب التالية كحد أدنى:

1- مخصصات محددة:

أ. دون المستـ ـ ـ ـ وى*	بحد أدنى 15	في المائة
ب. مشكوك في تحصيلها	بحد أدنى 45	في المائة
ج. رديئـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـة	100	في المائة

2- مخصصات عامة للتسهيلات المنتظمة: بحد أدنى 1 في المائة

وتحتسب المخصصات سالفة الذكر على صافي رصيد المديونية القائمة بعد استبعاد الضمانات المقابلة، في حالة توفر ضمانات عينية أو مصرفية عالية الجودة وقابلة للتسييل في آجال ومستوفية للشروط القانونية والفوائد المعلقة إن وجدت.

رابعاً: المعالجة المحاسبية للفوائد على الديون غير المنتظمة:

يتم قيد الفوائد على الديون التي مضى على موعد استحقاقها ثلاثة أشهر ولم تدفع في حساب دائن معلق، وبحيث يتم تعليتها على الحسابات المدينة للعملاء ولكن لا يتم تعليتها على حساب الأرباح والخسائر. وعندها يعامل الحساب على الأساس النقدي، كما أن كل الفوائد المستحقة غير المحصلة من تاريخ التصنيف على الأقل تستبعد من الايرادات.

خامساً: إجراءات تصنيف التسهيلات الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة لها:

يجب على المصارف أن تقوم بفحص وتصنيف التسهيلات الائتمانية وتكوين كامل المخصص اللازم. وبناءً على ذلك، فإن على المصارف أن تفحص وتصنف 60 في المائة

* انظر الملاحظة السابقة.

من الأرصدة على الأقل من التسهيلات الائتمانية كل سنة. ويجب تكوين المخصص على فترات دورية منتظمة لا تتجاوز نهاية السنة المالية، وأن يتم إبلاغ البنك المركزي بنتيجة الفحص والتصنيف.

ويتعين أن يتم التصنيف بصورة مستمرة ودورية، وأن يقوم به مسؤولون من المصرف وأن تعرض نتائجه مباشرة على مجلس الإدارة أو لجنة منبثقة أو أحد المسؤولين الذي لا تتضمن اختصاصاته منح القروض. كما يجب أن تشمل ملفات الائتمان البيانات الكافية اللازمة لفحص وتصنيف الديون بصورة مرضية. وكحد أدنى يتعين أن يتضمن ملف العميل طلب العميل، دراسة القرض، والغرض من القرض والموافقة على منح القرض ومصادر السداد وأية ضمانات متاحة، كما يجب أن يتم تقييم الضمانات مع أهمية توفر كافة المستندات القانونية المؤيدة لها.

التوصيـ ـ ـات:

1. بناءً على ما سبق، توصي اللجنة بالأخذ بالأمور التالية فيما يتعلق بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات اللازمة لها:

2. اعتماد الأسس والقواعد المذكورة في هذه الورقة ليتم الاسترشاد بها حسب التشريعات المرعية في كل بلد بحيث يتم على أساسها تصنيف محفظة التسهيلات الائتمانية إلى فئات، ومن ثم تحديد المخصصات المطلوبة لكل فئة من هذه الفئات، وكذلك وضع أسس لمعالجة الفوائد المحتسبة على الديون، وإلزام المصارف والمؤسسات المالية بتكوين المخصصات واحتساب الفوائد وفقاً لهذه القواعد والأسس.

3. إصدار توجيهات عامة ملزمة للمصارف عند تقييم محفظة التسهيلات الائتمانية بأن يتم التقييم من خلال لجان داخلية مستقلة عن الجهات التي تتخذ القرار الائتماني.

4. تحديد بيانات دورية يتم طلبها من البنوك وبشكل موحد وغير موحد تغطي التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة حسب بنودها والمخصصات التي تم تكوينها لكل منها فضلاً عن الديون التي تم شطبها للفترة المقدم عنها البيان والعمولات المعلقة.

5. الطلب من مراجعي الحسابات الخارجيين فحص محفظة التسهيلات الائتمانية وتقديم شهادة معتمدة منهم ومن إدارة المصرف يوضح فيها مدى كفاية المخصصات المتوفرة التي قامت المصارف بتكوينها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها.